مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي

الرباط في: 06/10/2017
رقم السؤال: 2 284

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول الوضعية الراهنة لحقوق الانسان وبوادر التراجعات

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سيدي وزير الدولة،
يبدو أن الوضع الذي توجد عليه قضية الحريات اليوم ومستوى المساس والهضم الذي تتعرض له هاته الحقوق، خصوصا على مستوى الحق في التجمعات والاحتجاجات والتظاهرات والتجمهر والتعبير والصحافة يتسم بالتراجع .

ويبدو أن عرضكم الأخير أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، في إطار مناقشة تقرير الحكومة المغربية وجوابها على ملاحظات الدول المشاركة التي ناقشت التقرير الاستعراضي الدوري الشامل، غير مقنع.

هذا العرض الذي لا يرى فيه العديد من الملاحظين، إلا مجرد وجهة نظر واحدة، لا تعكس حقيقة الحوار والنقاش الدائر داخل المجتمع المغربي، ولا يعبر حتى عن رأي أغلب الأحزاب المشاركة في الحكومة.

كما أن التقاطع مع تقارير المنظمات الدولية والوطنية المعنية يجد مصوغات رسم صورة تكاد تكون قاتمة إلى درجة الجزم بحدوث تراجعات قد تعود بالمغرب إلى ما قبل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة وإلى ما قبل دستور 2011.
فطفت إلى السطح أصوات كثيرة في مختلف الأوساط الوطنية والدولية تدق ناقوس الخطر وتبدي قلقها المتزايد جراء القيود المفروضة على حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وحرية التجمع واستمرار صدور أحكام بالإعدام، ورفض المغرب للتوصيات المتعلقة بوقف تنفيذه الاختياري في أفق إلغاءه، إلى درجة أن هناك من يتحدث عن نكسة حقوقية، بسبب عدم تطابق الفعل بالقانون، وبالخصوص في مجال التعذيب، والذي رغم الجهود المبذولة من طرف المغرب لمناهضته، فما زالت تتناسل وقائع تعرض عدد من المواطنين للتعذيب، الذي كاد يكون ممنهجا.

أما عن الحقوق الاجتماعية، وفي مقدمتها الوضع الحقوقي للنساء، فرغم المجهودات المبذولة ، فإن الظاهر أن موقفكم ما زال متصلبا في القضايا المجتمعية الحساسة، رغم آثارها الوخيمة على الصحة وعلى الحريات.

وأمام تصريحاتكم الأخيرة، والتي تتميز بالتدبدب، هل لكم أن توضحوا بشكل صريح وواضح مدى صحة وواقعية ما يروج حول تدهور الوضع الحقوقي في بلادنا؟ وبالخصوص في هذه الظرفية الحساسة التي يعيشها المغرب وطنيا ودوليا.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
عبد اللطيف اعمو,عدي الشجيري